النهار ٢٧-٠٧-٢٠٢٠

سقوط استراتيجية القروض مقابل النفط في لبنان

الدكتور نقولا حاوي

في السابع والعشرين من نيسان ٢٠٢٠ أعلنت شركة "توتال إي آند بي (Total E&P) "لبنان، وبالنيابة عن شريكتيها ENI وNOVATEK، عن نهاية أول عملية حفر بحرية في البلوك ٤ الواقع على مسافة ٣٠ كلم شمال بيروت، حيث أشارت نتائج بئر الاستكشاف بيبلوس١/١٦ إلى وجود آثار غاز محدودة في حين افتقرت إلى تجمعات هيدروكربونية كبيرة في المكمن الجيولوجي المستهدف [١] [٢]. وعلى ضوء ما سبق ذكره، عقد وزير الطاقة والمياه ريمون غجر مؤتمرا صحافيا طارئا للتخفيف من وقع الخبر على العامة والتأكيد على متابعة الجهود لاستكشاف كميات النفط والغاز بالقرب من الساحل اللبناني في المستقبل القريب. ومع تزايد المخاوف والقلق على الصعيد الوطني والدولي في ما يخص الأزمة المالية والاقتصادية والاجتماعية الحساسة التي تمر بها البلاد (فيروس كوفيد-١٩ المستجد)، قررت الحكومة اللبنانية إجراء مناقشات مكثفة مع صندوق النقد الدولي (IMF) والدول الدائنة لإيجاد حلول ملموسة للأزمة الراهنة. وفي ظل الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد، يتبين لنا أن التطورات السلبية في المجال النفطي لا تعتبر أنباء سيئة على المدى القصير، إذ إن الواجب الحالي للحكومة هو التركيز على إصلاحات هيكلية اقتصادية وسياسية عميقة توفر الاستدامة للمجتمع.

عامل الوقت

أولاً، من المنظور العلمي والجيولوجي، كشفت النتائج الأولية لبئر الاستكشاف معلومات قيّمة جدا في ما يخص أعماق البحر وذلك بالقرب من الساحل اللبناني، وستساهم تلك النتائج في تحديث النماذج الجيولوجية المقترحة من قِبل العلماء والمختصين على مدار الاعوام الماضية. كما أنها ستساهم في التهيئة والتحضير للحملات الاستكشافية المقبلة. يجدر التنويه بأن الفرص لاكتشاف كميات من الهيدروكربون الصالح للاستخراج تتراوح بمعدلات منخفضة في المراحل المبكرة للعملية الاستكشافية كما هي الحال في عمق البحر اللبناني، والتي لا تتجاوز ١٥ إلى ٢٠ في المئة. ثانيًا، أدت هذه الأخبار النفطية غير المتوقعة إلى زيادة الوعي الوطني بالمخاطر وطول مدة الجداول الزمنية المرتبطة بمرحلة الاستكشاف البترولي، وبذلك عملت على الحد من محاولات البعض من النخبة السياسية لاستخدام موارد الطاقة كأداة لمصالح ضيقة. وبذلك، أصبح عامل الوقت لحملة الاستكشاف المقبلة أكثر دقة بسبب السياق الاقتصادي والصحي العالمي الحالي، إذ تم تأجيل جولة التراخيص الثانية التي حددتها إدارة النفط اللبنانية من ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٠ إلى ٣٠ نيسان ٢٠٢٠ ثم إلى ١ حزيران ٢٠٢٠. ونظرًا الى ارتفاع تكاليف الاستكشاف في المياه العميقة في البحر المتوسط، فمن المتوقع حصول تأخير في جداول العمل للشركات النفطية العالمية.

القروض مقابل النفط

تسلط خطة الإنقاذ للحكومة اللبنانية الضوء على مدى حساسية الوضع في أحد أكثر البلدان مديونية في العالم حيث بلغ معدل التضخم هذا العام ٥٣٪، وتجاوزت نسب الفقر ٤٨٪ مما يحتم تمويلا خارجيا يبلغ ٢٨ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٤. تقترح هذه الخطة الاقتصادية إعادة التوازن الى الميزانية من خلال التحصيلات والإصلاحات الضريبية، اضافة إلى إعادة هيكلة القطاع العام والمصارف واسترداد الأصول والأموال المسروقة وتحديد تثبيت سعر الصرف. وبذلك، نرى أن سلاح النفط لم يعد يستخدم في سياق الحالة الجدلية السياسية والاقتصادية في المفاوضات مع الدائنين الدوليين على رغم أهميته البالغة وثقل وزنه سابقاً.

يدعم صندوق النقد الدولي إلى جانب العديد من الدائنين الدوليين بما في ذلك الصين وروسيا، خطط الإغاثة الاقتصادية إلى البلدان المحتاجة عن طريق سندات القروض، والتي يتم تحديدها من خلال الديون السيادية المضمونة. تشتمل الديون على سندات/ قروض مدعمة بأصول موجودة أو دخل مستقبلي مملوك للدولة كمؤسسات أو سلع مادية موجهة لأسواق التصدير (أي النفط أو الذهب أو الالماس) أو تدفقات الإيرادات المستقبلية. وفي حال التخلف عن سداد القروض يتم تغطية الضمانات عبر سيطرة الدائن على الضمانات المذكورة في العقود.

استفادت دول أميركا اللاتينية (مثل المكسيك وفنزويلا والبرازيل) وأفريقيا (على سبيل المثال أنغولا وتشاد وجمهورية الكونغو والسودان) ودول الشرق الأوسط (مثل العراق وإيران) من تلك القروض على مدى العقود الماضية. ولكن سرعان ما اشتدت الانتقادات لهذه الدول لافتقارها الى الشفافية والمسؤولية ولتفشي الفساد فيها. في أميركا اللاتينية بلغ إجمالي القروض المقدرة للبنوك الصينية ١٤١,٢ مليار دولار أميركي في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٦، تم الاحتفاظ بما يقدر بـ ٩٨ مليار دولار أميركي – أو ٧٠ في المئة – منها كاحتياط لقطاع النفط والغاز. أثَّرت تقلبات الأسعار للسلع النفطية في السنتين ٢٠١٤ و٢٠١٩ تأثيرا سلبيا على الدول المدينة والمقرضين على حد سواء، إذ إن صفقة النفط مقابل القرض بين الصين وفنزويلا أصبحت مغامرة عالية المخاطر مما أدى إلى خسارة السلع الأساسية لفنزويلا، في حين استنزفت الديون المدعومة جزءا كبيرا من نفط أنغولا لتأمين مدفوعات الديون مما أدى إلى انخفاض كبير في الإيرادات. ترتفع معدلات التضخم بشكل كبير في هذه البلدان وتتزايد الفجوة الاجتماعية مع زيادة معدلات الفقر التي تتجاوز ٤٠٪ من السكان.

إصلاحات هيكلية اقتصادية لإنقاذ لبنان؟

أظهرت الدراسات العلمية السابقة أن الاعتماد على السلع (أي النفط والغاز) لسداد الديون قد يعرّض الصحة الاقتصادية والمالية للخطر إن لم تتم إصلاحات هيكلية اقتصادية عميقة، وقد يؤدي ذلك إلى تدهور الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وقد نصحت شركة ماكينزي (Mc Kinsey 2017) الحكومة اللبنانية بشكل أساسي بإصلاح القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية مما سيساعد على زيادة عائدات البلاد وجذب الاستثمارات الأجنبية الإقليمية والدولية. ومع ذلك، تسببت اضطرابات ٢٠١٩–٢٠٢٠ بصرف النظر عن قضايا رئيسية، منها النقص في احتياطات العملات الأجنبية، والتقلب في سعر صرف العملة وتدابير الرقابة على سحب رأس المال من المصارف، إضافة إلى الفساد الطويل الأمد وتجدد التوترات السياسية. شدد الدائنون (بما في ذلك صندوق النقد الدولي والمانحون لمؤتمر سيدر وفي طليعتهم فرنسا) على الحاجة إلى إصلاحات هيكلية ملموسة عميقة للاقتصاد اللبناني لتتوافق مع السياسات الدولية. فمنذ أن بدأت المفاوضات الرسمية مع صندوق النقد الدولي في ١٣ أيار ٢٠٢٠، لم تعد سلعة النفط والغاز عنصرا أساسيا في المعادلة الاقتصادية لمصلحة لبنان (على الأقل على المدى القصير). أخيرا، وفي الوقت الحاضر، أبلغت الجهات الفاعلة الرئيسية للنفط والغاز في البحر الأبيض المتوسط) توتالTotal ، إيني ENI، إكسون موبيلExxonMobil ، قطر للبترول (Qatar Petroleum الحكومة القبرصية رسميًا بالتأخر المتوقع في الجداول الزمنية لاستكشاف النفط وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية والصحية الراهنة حتى عام ٢٠٢١، بينما بدأت إيران تعاونها المرتقب مع الصين متخذة القروض مقابل النفط محورا للنقاش. ولا يزال لبنان في دوامة الانتظار لحلول خارجية، شرقية كانت أم غربية.

¶خبير دولي في مجال التنقيب عن النفط ومدير أبحاث في(Beicip–Franlab)